[321] تمهيد : من الفروع المهمّة الاُخرى لـ (توحيد الأفعال) هو التوحيد في المالكية ، ويعني أنّ المالك الحقيقي تكويناً وتشريعاً هو الذات الإلهية المقدّسة ، والمالكيات الاُخرى مجازية وغير مستقلّة . إيضاح ذلك : أنّ المالكية على قسمين : مالكية حقيقية (تكوينية) ومالكية حقوقية (تشريعية) . المالك الحقيقي هو من له السلطة التكوينية والخارجية على الأشياء ، وأمّا المالكية الحقوقية والتشريعية فانّها العقود التي تمضي عليها السلطة القانونية نظير مالكية الإنسان بالنسبة لأمواله . والقسمان من المالكية تعالى في الدرجة الاُولى من منظار الموحّد لعالم الوجود ، فهو تعالى المالك للسلطة الوجودية على جميع الأشياء في الكون ، لأنّ الموجودات كلّها منه وتستمدّ منه فيض الوجود آناً بعد آن ، والجميع تبع له بهذا تثبت مالكيته الحقيقيّة على كلّ شيء من كلّ جهة . وأمّا المالكية القانونية فانّ كلّ شيء له لأنّه الخالق والموجود لجميع الأشياء ، بل حتّى ما نصنعه فانّه هو الذي أعطانا وسائل الإنتاج كلّها وعليه : المالك الأوّل في الحقيقة هو ا ، وأن جعل الأشياء في أيدينا وديعة لعدّة أيّام . وبهذا التمهيد نراجع القرآن الكريم لنستمع خاشعين إلى الآيات التالية : 1 ـ (قُل اللّهمّ مَالكَ المُلكِ تُؤْتي المُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ المُلكَ مِمّنْ تَشَاءُ وَتُعزّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الخَيرُ انّكَ عَلى كلّ شَيء قَديرٌ) سورة آل عمران ـ 26 . 2 ـ (أَلَمْ تَعَلْم أَنّ َ لَهُ مُلْكُ السّمواتِ وَالأَرضِ وَمَا لكُمْ مِنْ دُونِ ِ مِنْ وَليٍّ وَلاَ